

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

تدأله المظومة



٤٩٥

الطريقة

المحمية



٥٥
١٤

5205

عموم
1909
معارف
٧٤٨

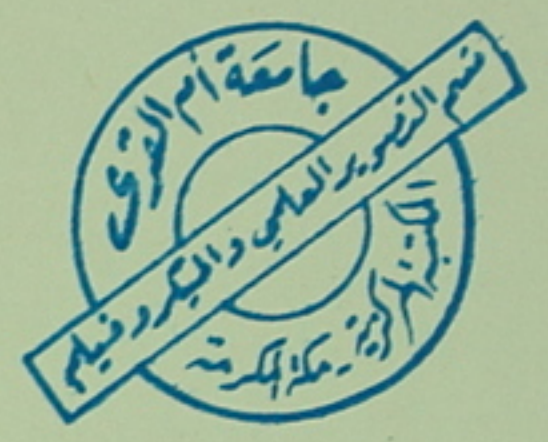


٤٩٥

الطريقة المحمدية والوسيلة اللاحقة

١٧ و١٤٨

١٧٥ X ٢٧





٤

٧

الطيفة المحمدية
والوسيلة الا
عدية

٢٠
١٤٠٠

عبد الله بن عبد الله
١٤٠٠/٥/١٤

٢٩٥



٢٥٥٤

فان كان في بيعها ما يخرج من الارض والغالب استعمال العقود والمعاملات
الدراهم وقد صغر فاصح لا يبلغ اربعة منها وزن درهم واحد شئ
والطامعون من اشتراة الفضة والكفة يقطعوا حتى صاروا يقطعون
في الدراهم غالباً على غير وجهه وبعوله ما من المعهودات في التبايع والاشارة
ويجوز وزنها والفضة وزنتها ابراً لثقلها على غيرها فلا يتبدل
بالعرف اذ شرط اعتبارها عدم النقص وبها ذهب ابي حنيفة ورواية
فيها عن ابي يوسف وعنه اعتبار العرف فقط مطلقاً واذا كانت
وزنتها ابراً يلزم بيان وزنها في التبايع والاستعاضة لان بيان مقدار
التمن اذا لم يكن مثلاً ابراً شرط صحة البيع وكيفية مقدار الوزن في العلم
بالتعدي العكس فاذا لم يبين وزنه بعد البيع والاستعاضة والاجارة
وخواتمها ولا تخلص ولا حيلة في هذا الا التمسك بالرواية الضعيفة على
يوسف رده واحرارها في زماننا مشوش جداً اذا صح بنا يتصرفون
فيها تصرف المالك من البيع والاجارة والمزارعة وخواتمها ويؤدون
خارجها من كونهن ففهموا كالمقابلة او غيرهما من عند السلطان
الا انهم اذا باعوا اخذ بعضهم الثمن من عند السلطان لا من خارج
واذا ماتوا فان تركوا اولاداً ذكورا يرثون فاقطعوا دون ساير الورثة وانما
منزاد يورث ولا ينفذ وصاياه والا فيبيع من عند السلطان فاذا اخبرنا

في بيعها ما يخرج من الارض والغالب استعمال العقود والمعاملات

في بيعها ما يخرج من الارض والغالب استعمال العقود والمعاملات

اخبرنا بالبيد وقلنا ان الارض ملك لذي اليد يلزم ان يكون حراً فكل
الورثة بعد ان يقضى من ابيهم وينفذ وصاياه فتركان ما عدا الاولاد
الذكور وعدم الفقهاء والتنفيذ ظلم وتصرفهم فيها وتصرف من عند
السلطان ان لم يكن في الورثة اولاد ذكور تصرف في ملك الغير فيكون
الحاصل من اخبرنا قال في الساترا خاتمة رجل غصبك منها فاجرتا واخذ
غلتها او زرع الارض كما يخرج من ثلث الارض باخذ راس المال الكثر
ويتصدق بالغلة والكثيرين ويضمن النقصا وهذا قول جميع الفقهاء
ويكفي اخذ بعض الثمن او كفة في البيع مما لم يضمن السلطان وهو
الزمان يخرج الارض او الكثر يبيع ملك ذي اليد بالكلية وفي
عظيم وان قلنا ان الارض ليست مملوكة لاصحابها ورقتنا ليست
كامل اذ المعروف في زماننا وما تقدم مما يعرف اباؤنا واجدادنا ان السلطان
اذا فتح بلدة لا يفتن ارضها بين العاقبين ويأجرانها الامام مخير
بين القسمة والابقاء للمسلمين بل اليوم القيمة بوضع الخراج ويكون تصرف
ذو اليد فيما يجره بطريقين قال في الساترا خاتمة السلطان اذا وضع
الارض لاماك لها وصح النبي تسير ارضه المملوكة لا يقوم ليعطوا الخراج
جاز وطريق اجواز ما صدق الثمن اما انهم مقام الملاك في الزيادة
واعطاء الخراج او الاجارة بقدر الخراج ويكون الاخذ منهم من اجازة
مقاله اوسعها في بيعها ما يخرج من الارض والغالب استعمال العقود والمعاملات

في بيعها ما يخرج من الارض والغالب استعمال العقود والمعاملات

في بيعها ما يخرج من الارض والغالب استعمال العقود والمعاملات

ويكون ان يجرى ما كان في الوجود التوفيق على ما كان في الوجود والالتزام
بشيء مما يقتضيه ذلك التوفيق والالتزام في العارضة بوجه

الامام اجرة في حقهم انتهى فعلى يمين الوجهين لا يجرى في البيع والمجتمعة
والشفعة والوقف والارث وكذا ما على الاول فلان اقامته عام
الملك لضرورة صيانة جميع المعاملة على الضياع اعني اخراج فينتقد بغيرها
ولا يتعدى الى غيرها واما الثاني فخطا به فيكون بيع ذي اليد باطلا ومثما
حراما ورثقة وهذا الصلح الاحتمالين واصل للشيخ الشريف ومثلهما
فيجب لكل على ضيكون انتقالها للاولاد المذكورين بالاصطلاحين ايضا
للابارث واما جعل بيعها اجارة فاسفة ليجل مقدارها المنسل للبايع
فقال جد الاوجه له مسئلة اما اول فلان الاجارة لا ينعقد بلفظ البيع
فيقولون انما يفتوى خصوصا اذا لم يوجد التوفيق قال الامام قان
كان والفتوى على ان الاجارة لا ينعقد بلفظ البيع والشركة وفي
الحسابية والظاهر انما ينعقد بلفظ البيع اذا وجد التوفيق وانما ثانيا
فلانه قد سبق ان الاقامة مقام الملك ليس من كل جهة بل لضرورة
فلا يملك الاجارة في الطريق الاول ولذا في الثاني لو جريين الاول
ان لو كان اخراج اجرة في حق ذي اليد لضرورة عدم تحقق حقيقة وعناه
عنه بالضرورة الارض والمنفعة لا يجب الاعلى كما لفت على اجرة في حق
في اليد لضرورة فقط ولهذا سقط وجوب بيان قدر كل الاجرة
وجاز مع جرائها في اخراجها المقتضية لضرورة حقيقة اخراج ولذا لا يجوز

الاجارة في حق ذي اليد لضرورة عدم تحقق حقيقة وعناه
عنه بالضرورة الارض والمنفعة لا يجب الاعلى كما لفت على اجرة في حق
في اليد لضرورة فقط ولهذا سقط وجوب بيان قدر كل الاجرة
وجاز مع جرائها في اخراجها المقتضية لضرورة حقيقة اخراج ولذا لا يجوز

يقتضى ان قدر الاجرة في الوقف معلوم

لا يجوز صرف الاملا مصارف اخراج فاذا لم يكن اجرة حقيقة ومن
كل وجه الاجوز لصاحبها اجارتها والثناء ان الخارج اخراج لو اخذ
من المتصرف فاذا كان سراؤه استجبا او منته اجرة معجبة لا يمكن
ان يجعل اخراج اجرة بالنسبة للمتصرف بل يجب ان يخرج اخراج
على البايع ولا يوافق من واما الثالث فلان البايع او المشتري
في عوت في مدة ترتيبه فيخرج الاجارة فيجب رد الاجرة المتجدة
فاحق ان يبيعها باطل واما في رثوة يجب ردنا لا معطيا فاذا
توزع هذا فالأخذ بقول الاحوط فضلا عن الورع عن الشبهة
يستدعي ان لا يعامل مع الناس لانه كما لا يجوز اخذ احرام القسمة
والرهبة لا يجوز الا بالبيع والاقارة وكذا بما ولا يصير باحلال او
انجست يجب على الكف تصدق فيما تم بغيره من البيع وكونه لا يجوز
لاخذ اخذ بشره وكونه الا ان يتصدق عليه وهو في غير مبلغ
منه على عن الناس وسكنى المعازات وفي بطون الاودية ورتغ
الكلاء والغشيب وليس لها وان كان مدته بالطبع وفي هذا
عظيم وتكليف بالايضا وكما ان مقتضيان بالنص فتعين الاخذ
لا محال في هذا الزمان بما قال محمد ومن تبعه من المشايخ وهو قول
اشتهر الثلاثة رحمته الله تعالى عليهم رحمته واسعه من جوازها الاضلال

الاجارة في حق ذي اليد لضرورة عدم تحقق حقيقة وعناه
عنه بالضرورة الارض والمنفعة لا يجب الاعلى كما لفت على اجرة في حق
في اليد لضرورة فقط ولهذا سقط وجوب بيان قدر كل الاجرة
وجاز مع جرائها في اخراجها المقتضية لضرورة حقيقة اخراج ولذا لا يجوز

الغزاة ودرصانه بوض و بلا عوض مالم تعلم انه بغير حرام مشك
 بامور موقوفة في الشرع من ان البور ليل الملك او ان الاصل في الاشياء
 الاباحه وان البقيين لا يرزول بالمشك الا ببقين مثله وان الامان
 لا يتحقق في العقود والفسوخ لا سيما في النكاح بل انكس بيبس
 الذمة ولو حالاً ومخالف للبيع وبما قال الكر من روح وقد صرحوا
 يكون الفتوى في زماننا على ان المشرك اذا تزوج حلال طيب الا
 ان يشرك بالدين فان العقد يفسد فيكون ملكاً حقيقياً وبما ذهب
 اليه ابو حنيفة انه على ان ان الحلق الراجع للتميز استهلاك حرام
 للملك والفقهاء وباري عند ان سبب الطيب وجوب الضمان لا اذ اؤه
 نعم ما لا يدرك كماله لا يتركه فالاول والاحوط الاصح ان من بعض
 مما قيل في ظاهره لعمدة وممن كثر تامة بالظلم والخوف والسرقة
 او الخيانة او التزوير او نحوها مما يمكن الاصح ان من يترك
 ما فعله او لم يتركه او فعل ما تركه كذلك فاذا لم يكن الورع على
 كماله في زماننا فاجرم فيفضل التبعات من انفق وتوزع في زماننا
 يحصل فيه ثواب كسفي وكنوز في الكل لان الطاعة بحسب الطائفة
الفصل الثالث في امور مبتدعة باطلة اكتب عليها النساء
 عاظن انما قرب معصودة وحقن كثره فلنذكر اعظم ما منها وقف

وقف الاوقف سبب النقص ولتلاوة القرآن العظم اولاً ان نصيباً
 نوافل اولاً ان يربح اولاً ان يهمل او نصيباً على ابنه على ان يخط
 ثوابه لروح الواقف او لروح من اراد ومنها الوصية بما اذا الطعاً
 والضيافة يوم مونة او لجنه او باعطاء دراهم معدودة لمن يتلوها
 القرآن لروح او لربح له او يهمل او يهمل او يهمل عند قبره رجال اربعين
 ليلة او اكثر او نفل او يهمل على قبره بناء وطل منه بركة منكر
 والوقف والوصية باطلاق والماخوذ منها لتمام للاخوة وهو عاصم
 بالتلاوة والذكر لاجل الدنيا وقدينا ذلك في رسالتنا السيف
 القارم وانقاذ الهالكين وبقاؤنا الثامن وحباء العلوب
 فعليك برا وطالعوا حتى تعلم حقيقة معالمتنا وتعلم حقيقة الذي
 هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ربنا لا نترغ قلوبنا
 بعد اذ هدانا وحب لنا من لذلك

اللهم انزل الابل
 ربه انك انت الوهاب اللهم
 صل على محمد سيد المرسلين
 وعلى آله وصحبه
 اجمعين
 م

هذا هو الحق لا يخفى على احد
 والله اعلم بالصواب



نهائية المظلمة